المسألة الكردية في سياسة القوى الدولية بين الإنكار والاعتراف - أكراد تركيا نموذجا –

The Kurdish Question in the Politics of International Powers between Denial and Recognition -Turkey's Kurds model -

تراكة جمال[1]، رملي مخلوف [2]

[1] جامعة جيلالي بونعامة – خميس مليانة (الجزائر)،DJAMELTRAKA27@gmail.com

[2] جامعة جيلالي بونعامة – خميس مليانة (الجزائر) ، 4makhlouf@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/06/08 تاريخ القبول: 20 /2020/07 تاريخ النشر: سبتمبر /2020

ملخص

المسألة الكردية وعلى مدى تاريخها الطويل قد خضعت إلى تدخلات ورهانات إقليمية ودولية تباينت بين الدعم من جهة، والمساندة والتوظيف من جهة أخرى، الأمر الذي وصل إلى حد التلاعب ببعض مكونات الأكراد ومستقبلهم في المنطقة. وقد شهدت المسألة الكردية في السنوات الأخيرة تداعيات مسّت أغلب مكّوناتها على اختلاف تجاربها ومساراتها. حيث يمكن ملاحظتها في العلاقات الكردية الكردية داخل العراق أو سوريا أو تركيا أو إيران، كما يمكن الوقوف عليها في أوضاع الكرد بالدول التي يعيشون فيها رغم اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية والأمنية لكل بلد من البلدان المعنية، بالإضافة إلى دور القوى الدولية وازدواجية مواقفها في تحريك المسألة بين الحين والآخر.

الكلمات المفتاحية: الأقليات، المسألة الكردية، القوى الدولية، تركيا، الشرق الأوسط

Abstract

Throughout history, the Kurdish issue has been subjected to regional and international interventions and stakes that varied from support and employment to the extent of manipulating some of the Kurdish components and their future in the region .More than doubling the importance of the Kurdish question is what has been witnessed in recent years of the repercussions of most of its components on the different experiences and paths. These can be seen in Kurdish-Kurdish relations within Iraq, Syria, Turkey, or Iran .It can also be seen in the situation of the Kurds in the countries in which they live, despite the different political, social and security contexts of each of the countries concerned, as well as the role of the international powers From time to time.

Key words:

Minorities, Kurdish issue, International powers, Turkey, Middle East.

المؤلف المرسل: تراكة جمال ، الإيميل المهني: DJAMELTRAKA27@gmail.com

مقدمــة

تعد مسألة الأقليات من أهم المشكلات المهددة لكيان الدولة ووحدتها الإقليمية وتكاملها الوطني، ذلك لأنها قد تعمل على تغذية مصادر شرعية النظم السياسية، كما قد تعمل على إضعافها. وقد تثرى الهوية الوطنية بقيم الانتماء ما يساعدها على التكامل والاندماج، كما قد تعمل على إسقاط الحدود بين الداخل والخارج وتمهد تدخل القوى الأجنبية في شؤون الدولة الداخلية، إما بالتأييد المباشر في المحافل الدولية للأقلية ودعمها عسكريا لزعزعة استقرار الدولة ومنعها من بسط نفوذها على كامل إقليمها، وإما بالدعم الإعلامي والتأييد غير المباشر للضغط على الدولة ذات الأقلية لتحقيق مصالح الأقلية ذاتها.[1]

وضمن هذا الإطار، تبرز أهمية المسألة الكردية بوصفها إحدى المشكلات التي تعاني منها الدول في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا ما تشكله من تهديد لأمن الدول واعتبارها مختبر لحق التدخل الإنساني بعد الحرب الباردة. حيث بات هذا الموضوع وربطه بمسألة الاستقرار في المنطقة التي يتواجدون فيها من بين أهم المسائل المطروحة عند الحديث عن مسألة المجموعات العرقية والأقليات، باعتبار أن الأكراد يمثلون إحدى أكبر القوميات في منطقة الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي كانت ولا تزال تعرف الكثير من التوترات والنزاعات وتصادم المصالح بها خاصة مصالح القوى الكبرى التي استعملت الورقة الكردية لخدمة سياساتها، وبالتالي زاد الاهتمام بالمسألة الكردية وتضاربت المواقف في التعامل معها بين الاعتراف بحقوقها ومطالبها وبين الرافض لذلك.[2]

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن المرتكزات التي تقوم عليها المسألة الكردية وأهم القضايا التي تثيرها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي التي يمكن أن نصيغها في التساؤل الرئيسي التالي: **ما طبيعة المسألة الكردية وما تداعياتها في تنامي الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط؟ وكيف تعاملت القوى الدولية مع هذه المسألة؟**

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سياسة الإنكار والاضطهاد التي تعرضت لها الحركة الكردية طوال سنوات من النضال خاصة من طرف الحكومات التركية المتعاقبة، فضلاً عن دور القوى الكبرى في تأجيج القضية واستعمالها في تحقيق أغراضها السياسية.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته، ذلك أن المسألة الكردية واحدة من أهم القضايا الكبرى والأكثر تعقيدًا في منطقة الشرق الأوسط منذ نحو قرن كامل، وذلك استنادًا إلى حجمها ومدى تأثيرها

وتداعياتها على المستوى الإقليمي؛ فضلاً على المستويين الوطني والدولي، فهي إذن مسألة تخص شعباً أساسيًّا من شعوب المنطقة. فالكرد قد خضعوا لاضطهاد مزدوج، تمثّل في حرمانهم من حقوقهم القومية المشروعة؛ الثقافية والسياسية والإدارية والاجتماعية من جهة؛ وتعرضهم في الوقت ذاته لجملة من الحملات والإجراءات القمعية والمشاريع التمييزية التي استهدفت وجودهم القومي من جهة ثانية.

من هذا المنطلق، حاولنا في هذه الورقة البحثية دراسة المسألة الكردية من حيث طبيعة النتائج والأبعاد التي باتت تثيرها المسألة على المستوى الداخلي في الدول التي تتواجد فيها خاصة تركيا، وكيف تعاملت هذه الأخيرة معها، وعلى المستوى الإقليمي والدولي من خلال تداعيات المسألة على العلاقات بين دول الجوار وعلى الصراعات الإقليمية في المنطقة.

I. السياق التاريخي للمسألة الكردية

يشكل الكرد أكبر كتلة إثنية بعد العرب والفرس والأتراك في الشرق الأوسط، حيث مروا بفترات انبعاث عميقة في وعيهم القومي كشعب، مدركين أنهم جماعة متميزة تختلف تماماً عن جيرانها العرب والفرس والترك من الناحية اللغوية.

1. النشأة القومية للأكراد

الأكراد، هذا الشعب الذي كان ومازال تطغى عليه العشائرية والقبلية ووجوده بين قوى إقليمية لها مصلحة وغير موافقة على توحيد كلمة الأكراد وتحقيق حلمهم، وهي متفقة بشكل أو بآخر على عدم الاعتراف بالقومية الكردية وحقها في التقرير المصير بالرغم من أن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان تقرر بحقوق الأقليات ومطالبها.[3]

وللوقوف على مجمل التحولات التاريخية لقيام الوعي القومي الكردي، سيتم أولا التعريف بالأكراد كأقلية ودراسة تركيبتهم البشرية، ثم التطرق لبوادر قيام الحركة الكردية في الدول المعنية بها وأهم التداعيات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تفعيل المسألة الكردية.

أ. أصل الكرد وتوزيعهم الجغرافي

يشكل الأكراد شعباً منسياً، ويوصفون على أنهم غجر الشرق الأوسط، حيث ينتشرون في منطقة شاسعة في كل من تركيا، العراق، إيران، سوريا ولبنان، ويضاف إليها في جورجيا وأرمينيا، إذ يتقاسمون إجمالي عدد السكان الأكراد البالغ عددهم ما يقارب خمسة وثلاثين مليون نسمة. يعانون الإذلال بالفقر المادي رغم أنهم يعيشون في منطقة تكثر فيها المياه والموارد الطبيعية والنفط. ومع ذلك يظلون شوكة مؤلمة في قوس الدول الاستبدادية في الوقت الذي يحاولون المزج بين حدودهم الثقافية (اللغوية والدينية والقبلية)، ما يصعب إخراجهم من دائرة النسيان الذي ينظمه العقل الجيوسياسي البارد، فهي مبعثرة بين الجيش التركي (20 مليون)، وآيات الله المتنازع عليها في إيران (08 ملايين)، والمستبد العراقي المتقدم في بلاد مابين النهرين (05 ملايين) والسلالة العلوية في سوريا المضطربة حاليا (02مليون).[4]

الدولة	العدد	النسبة/ إجمالي سكان البلد	مناطق تواجدهم
العراق	5.2مليون نسمة	15 %من سكان العراق	دهوك، أربيل، السليمانية، حلبجة محافظة كركوك، نينوى، ديالى
تركيا	15مليون نسمة	20%من سكان تركيا	ديار بكر، جيهان، بنغول، فان، سيرفان، آريفان
سوريا	1.6مليون نسمة	09%من سكان سوريا	عين دوار، جل آغا، المالكية العامود، الحسكة، القامشلي، عفرين،
إيران	10مليون نسمة	10%من سكان إيران	كرمشان، آورمية
أرمينيا	50- 70 ألف نسمة	1.9 %من سكان أرمينيا	الأجزاء الغربية (جبال القوقاز)
باقي الدول	غير محدد	غير محددة	روسيا، لبنان، أذربيجان، جورجيا

(جدول يبين مناطق توزيع الأكراد)[5]

لقد أثبتت المصادر التاريخية والدراسات العلمية أن الشعب الكردي هو من أقدم الشعوب الشرقية، تمتد أصوله من 3000 - 2000 سنة قبل الميلاد، حيث تشير هذه المصادر والدراسات أن التطور الذي حصل في (كردستان) موطن الأكراد في القرن العاشر والثالث قبل الميلاد لم يحصل في مكان آخر مستندة بذلك على أبحاث اركيولوجية ونباتية وحيوانية تم العثور عليها في كردستان.[6]

وكردستان كمصطلح جغرافي هي المنطقة التي يسكنها الأكراد منذ فجر التاريخ، حيث ذكرت لأول مرة في القرن الثاني عشر قبل الميلاد بمساحة 550 ألف كلم، وقد تم أول تقسيم لهذه المنطقة بين العثمانيين في معركة جال ديران العام 1516 في إطار اتفاقية قصر شيرين. أما القسم الثاني، فقد تم بموجب اتفاقية سايكس بيكو العام 1917 إلى أربعة أقسام (تركية، إيرانية، عراقية، سورية) بالإضافة إلى أقلية ضئيلة في أرمينيا.[7]

ومنطقة كردستان مكونة من ثلاث أقسام، أحدهما يشكل القسم الجنوبي الشرقي من تركيا، والثاني يشكل القسم الشمالي الشرقي من العراق، والثالث يشكل غربي أرمينيا وغربي إيران، مع وجود أقلية ضئيلة من الأكراد في سوريا ولبنان.

ب. التركيبة البشرية واللغوية

ينسب الكرد إلى أرض كردستان، ولكن لا تزال مسألة ظهور الكرد حولها النقاشات، خاصة في تكوينهم العشائري وأصل وجودهم، حيث لا تزال التحقيقات تجري حولهم رغم وجود بعض الآثار القديمة الخاصة بهذه الأمة.[8]

وثمة اتفاق بين المهتمين بالتاريخ الكردي على أن الكرد ينتمـون إلى العرق الآري الذي يسمى بالهندو - أوروبي نسبة إلى لغتهم، هذا العرق الذي ينسب إلى الميديين الذين حكموا أجزاء من العراق وإيران بين القرنين التاسع والسادس قبل الميلاد. حيث توصل العلماء الباحثين أن الكرد دخلوا التاريخ كشعب جبلي سكن القسم الشمالي الغربي من إيران، ثم تحركوا تدريجيا جنوبا وشمالا وغربا داخل آسيا الصغرى والعراق.[9]

وفي هذا السياق، كان للعامل الجغرافي أو البيئة الكردية دوراً كبيراً ومؤثراً في الإنسان الكردي، فيغلب على منطقة كردستان في عمومها كثيرة الجبال والمرتفعات، وعلى الرغم من أنها منبع نهري الدجلة والفرات ووجود سهول ووديان صالحة للزراعة، ولكن كثيراً ما تفصلها المرتفعات الصخرية الصحراوية. وقد أثرت هذه البيئة الجغرافية على شخصية الإنسان الكردي وعلى حياته.[10]

ويشهد المجال الكردي حركية نشطة على صعيد التكوين القبلي والعشائري والطائفي، وهي عوامل تكوين وتأسيس تاريخية للبناء الاجتماعي، ولدى عموم التكوينات الإثنية في المجال الكردي والمنطقة ككل التي بينت الدراسات الاستشرافية حولها منزلة تشكل فسيفسائي واسع الطيف.[11] فالمنطقة يغلب على وضعها الاجتماعي النظام القبلي، حيث ظهرت النزعة القبلية عندهم في مرحلة متأخرة أين حاولت القوى الدولية تحريكها واستغلالها لصالحها. كما يغلب على وضعهم الاقتصادي المهن الحرفية والزراعة وتربية المواشي والماعز، إذ يعيش معظمهم في مجتمعات محلية ريفية.[12]

ومن وجهة التركيبة اللغوية، من جهة أخرى، يبدو الموضوع الكردي يزيد حضوراً من خلال وجود تركيز من التحديات الداخلية والدولتية على اللغة، لأنه تهدد وجود الدولة أو طبيعة النظم السياسية القائمة، فمشكل تركيز الكرد على اللغة يضيف مصدر تهديد جديد إلى مصادر التهديد الداخلية أو مداركها وللمصادر الخارجية أيضا بالنسبة للعديد من دول المنطقة، والتهديد هذا هو نوع من تطوير ذاتي ومراجعة للرؤية الكردية وما يتوجب على الكرد أن يفعلوه من اجل اكتساب المزيد من مؤهلات الهوية والوجود القومي.

وعليه، ينظر إلى المسألة اللغوية عند الكرد من منظور الجماعة المهددة لغوياً، ولذلك اتجاهات مختلفة: تهديد خارجي مصدره سياسات الدول، وتهديد داخلي مصدره المنافسات بين الكرد أنفسهم على أولويات الاختيار اللغوي وأفضلياته واللغة القومية وغير ذلك.[13]

2. جذور القضية الكردية

تعود جذور القضّية الكردية إلى ما قبل التوقيع على اتفاقية سايكس- بيكو سنة 1916 بين الإنكليز والفرنسيين،[14] هذه الاتفاقّية التي قسّمت تركة السلطنة العثمانّية، ومنحت العرب دولاً وحرمت الكرد ووزّعتهم على أربع دول هي: تركيا وإيران والعراق وسوريا، لتأتي بعدها معاهدة سيفر1920 التي نصّت على الاعتراف بأرمينيا، وبالعراق وسوريا تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني، كما نصّت البنود 62، 63، 64 من الفقرة الثالثة على منح المناطق الكردّية الحكم الذاتي، واحتمال حصول كردستان على الاستقلال، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان.[15] حيث نصت المادة 62 مشروعاً للحكم الذاتي يتعلق بالمناطق التي فيها الأغلبية الكردية الممتد من شرق الأناضول إلى محافظة الموصل.[16]

أمام هذا الاعتراف، رفضت حكومة أنقرة هذه المعاهدة، واعتبرتها إذلالا للسلطنة العثمانّية وظلماً بحقّها، نجحت حكومة أنقرة في إقناع الأكراد بإرجاء مطالبهم القوميّة، عبر قطع الوعود لهم، وأن تركيا هي للشعَين، التركي و الكردي، المتساوَين أمام الدولة، ويتمتعان بحقوق قوميّة متساوية. وهو ما دفع الأكراد إلى إلغاء فكرة استقلال كردستان، وحذفوا ذكر الأكراد من كل الوثائق. وتّم التوقيع على معاهدة لوزان بين الحلفاء وحكومة أنقرة في 1923/07/24 التي ألغت ما جاء في معاهدة سيفر، عبر تقديم التنازلات المتبادلة بين تركيا والانجليز والحلفاء فيما يخصّ المسألة الكردّية.على أنه لم يُذكر في نص المعاهدة أي شيء عن استقلال الأكراد وحقوقهم القوميّة، سوى ما جاء تلميحاً في بعض مواد الفصل الثالث.[17]

ومن جهة أخرى حاول أكراد العراق القيم بالتمرد ضد سلطة أنقرة المركزية كرد فعل على بنود اتفاقية لوزان، إلا أن الجيش التركي سرعان ما سحق حركات التمرد عام 1927 و1930 و1937، وأصبحوا يلقبون في تركيا بـ " أكراد الجبل".[18]

ولقد أدت سياسة عبد الكريم قاسم في العراق إلى تمرد الأكراد عام 1961، رغم اعتراف الدستور العراقي لعام 1958 بالقومية الكردية رسمياً، لكن سرعان ما توصلت الحكومة العراقية عام 1970 إلى عقد اتفاق آذار مع زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني حصل بموجبه الأكراد على إدارة ذاتية، غير أن استمرار تدخل الأطراف الخارجية في المسألة دفع لإبرام اتفاق بين الجزائر وإيران العام 1975، توصل الطرفان إلى وضع شط العرب مناصفة بين العراق وإيران مقابل كف هذه الأخيرة عن دعمها للأكراد.[19] وفي أعقاب الثورة الإيرانية (1979- 1988) عاد الأكراد للتمرد من جديد العام 1991، ولكنه أجهض بتدخل قوات حفظ التحالف التي شكلت قوات حماية دولية ضد الحركة الكردية نتج عنه وضع شمال العراق كمنطقة عازلة.[20]

أما في إيران، فقد شكل الكرد السنة المشكلة الأكثر إزعاج بالنسبة للحكومة، فبين الحربين العالميتين الأولى والثانية أعاد رضا شاه بهلوي فرض سيطرة طهران على القبائل والشعوب ذات الأصول التركية

والعربية والبلوشية والكردية، محاولاً جعل الكرد يتأقلمون والثقافة الإيرانية ويتكلمون اللغة الفارسية ويتخلون عن ثقافتهم الكردية.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، حاول الكرد إنشاء دولة مستقلة في منطقة مهاباد الايرانية العام 1946 بقيادة الملا مصطفى بارزاني الذي دعم بشكل كبير من القبائل الكردية، غير أن جمهورية مهاباد لم تعمر طويلا وسرعان ما سقطت في ديسمبر من نفس السنة. بالمقابل قام الملا مصطفى بدعم أكراد العراق في بداية العام 1970، مؤسسا الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى جانب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني، غير أن موت الملا مصطفى سنة 1979 قد أنهى نضال الحركة الكردية في إيران.[21]

وبالتالي، هذا الوجود يعد مشكلة كبرى في الدول التي يتواجدون فيها الأكراد، ونتيجة عجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية لاستيعاب واحتواء الأكراد، تحولت هذه المشكلة إلى صراع مسلح أخذت تعانيه الدول المعنية، حيث تفاوتت أساليب التعامل مع الحركات الكردية من إنكار تام للتمايز كما هو الحال في تركيا وإيران إلى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي كما هو حاصل في العراق.[22]

3. دور القوى الدولية في تفعيل المسألة الكردية

ما من مسألة من مسائل حقوق الإنسان قد استغلت لأغراض سياسية واستعمارية كمسألة الأقليات التي تم استخداماتها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول منذ القرن 19، وبشكل بارز في منطقة الشرق الأوسط، إذ لعبت الدول الاستعمارية بورقة الأقليات بغية إيجاد ازدواجية في المواطنة كما تم مع تجربة كردستان أو المسألة الكردية.

أ. الأكراد والولايات المتحدة الأمريكية

إن تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية مع المسألة الكردية شأنها شأن الدول الأخرى، تتداخل حيث لها المصالح، وتتراجع إن لم تكن مجردة إن كان ذلك على مستوى المواقف أو الدعم.

الولايات المتحدة الأمريكية ساندت عدة مرات الحركات الكردية بزعامة مصطفى البرزاني، وذلك عندما اشتد الصراع بين الحكومة العراقية والأكراد، حيث لم يستند الدعم على عدالة القضية الكردية أو مشروعية مطالبهم، بل جاء ذلك الدعم على أساس مصالح أمريكية وهي إضعاف الحكم العراقي والضغط عليه لإخراجه عن التحالف مع السوفيات (سابقا).

وخلاف لذلك، رأت المقاومة الكردية المسلحة في تركيا بمثابة إرهابا ينبغي القضاء عليه.[23] فهذه الازدواجية في المواقف مع القضية الكردية تفسرها أولوية المصالح الأمريكية بعيداً عن أي اعتبارات أخرى.[24]

على العموم، ظلت الولايات المتحدة المدعم الأول للأحزاب الكردية خاصة في كردستان العراق، حيث وبمجرد انسحاب الجيش العراقي من الأراضي الكويتية واتجاهه نحو المناطق الكردية لسحق التمرد والسيطرة على منطقة كردستان، ونظرا لفشل المفاوضات بين الحكومة العراقية والفصائل الكردية، قامت الولايات

المتحدة الأمريكية إلى جانب بريطانيا بإنشاء المنطقة الآمنة في شمال العراق كمنطقة تحظى بنوع من الحكم الذاتي تحت سيطرة الحزبين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني)، وظل هذا الأمر ساريا حتى بداية الحرب على العراق العام 2003، أين أبدت الفصائل الكردية بالمشاركة إلى جانب القوات الأمريكية على أمل الحصول على مطالبهم التاريخية، غير أن القضية الكردية في العراق حسمت نهائيا لصالح السلطة المركزية في العراق وظلت تحت لواء العراق الموحد.[25]

ب. الأكراد والموقف الروسي

لقد كان حزب العمال الكردستاني وطيلة فترة وجوده مدعوماً من قبل المخابرات السوفياتية القوية، ونزعة الأيديولوجية الماركسية-اللينيينة وفقا لقوانين موسكو. حيث تستخدم روسيا كل الأوراق لدعم الحزب وللضغط على أنقرة، حيث استضاف موسكو اجتماعات حزب العمال الكردستاني عدة مرات. فمنذ تاريخ 25 ديسمبر 1994 أصبح لحزب العمال الكردستاني مقراً كردياً جديداً في مدينة أودينتسيفو أدى ضواحي موسكو، حيث توجد حوالي ست منظمات قريبة من الحزب العمال الكردستاني تعمل على دعمه.[26]

ج. الأكراد والاتحاد الأوربي

تتفق دول الاتحاد الأوروبي بخصوص الشأن الكردي حول تقرير مصير هذا الشعب بعيداً عن أي مبادئ أو قناعات متبعة، ذلك أنها تقر وتوافق على الاتفاقيات الدولية حول حقوق الأقليات وتتفق وحقوق الإنسان التي أقرتها هذه الاتفاقيات،حيث ظهر هذا الاتفاق منذ اتفاقية سايس بيكو التي كانت وراء تقسيم المنطقة التي كانت ترزخ تحت النير العثماني. لقد كانت المسألة الكردية وما زالت السبب الرئيسي وراء دخول أو عدم دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي، فقد أرجعه البعض إلى العامل الديني، حيث أن دول الاتحاد الأوروبي هو كتلة مسيحية وتركيا هي إسلامية على الرغم من ارتداء تركيا الثوب العلماني، في حين أرجعه البعض إلى تفاقم المسألة الكردية في المنطقة وتأثيراتها على استقرار المنطقة بفعل تدخلات تركيا في الشأن الكردي بشكل كبير.[27]

د. الأكراد وإسرائيل

من المعلوم أن الكيان الصهيوني دائما يسعى إلى تحقيق أهدافه من وراء مسألة الأقليات، حيث يعمل على استعمالها في المنطقة لزعزعة الاستقرار وإحداث هزة سياسية فيها وهذا حفاظا على أمن إسرائيل.[28]وفي هذا الشأن يبرم تعاون بين بعض الدول المناهضة لحقوق الأقليات ومثاله تركيا.

يعود تاريخ التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل إلى العام 1958 عندما تم الاتفاق على تعاون شامل ما بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد) والمخابرات التركية يهدف إلى تتبع حركات ونشاطات المنظمات

المعارضة للنظام التركي مثل حزب العمال الكردستاني، مقابل تزويد تركيا لإسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه إسرائيل.

كما ظهرت مجالات التعاون فيما بين البلدين على نطاق واسع بعد العام 1996 خاصة في المجال الأمني-العسكري، أين تم رصد مختلف التدريبات التي تقوم داخل التراب اللبناني من قبل منظمات التحرير الفلسطينية والأرمن والأكراد والمنظمات التركية المناهضة للسلطات المركزية التركية.[29]

لقد أصبحت تركيا وعلى مدار سنوات سوقاً مهمة للسلاح الإسرائيلي وقطع الغيار وبعض الخدمات العسكرية الأخرى، ويقع ذلك ضمن خطة لتحديث الجيش التركي وتزويده بأحدث أنظمة الإنذار المبكر والاتصالات المتطورة من أجل وضعها في الحدود لمواجهة نشاطات المنظمات الإسلامية المتطرفة داخل أراضيها وعلى الحدود التركية السورية خاصة ضد أكراد سوريا.[30]

في هذا السياق، قامت إسرائيل أكثر من مرة بقصف مواقع عسكرية تابعة للجيش السوري، فهي تعبر عن موقفها على أسس وحسابات محضة لا علاقة لها بموقف أخلاقي أو إنساني على الإطلاق، حيث تريد إسرائيل استمرار دوامة العنف داخل سوريا وتتمنى فشل كل الجهود للوصول إلى الحلول الرامية إلى وقف العنف، وبالتالي، هي تساهم في مساعدة الأكراد داخل أحزاب المعارضة لنظام بشار الأسد.

هـ. الأكراد والعرب

تختزل قضية الأكراد تاريخ منطقتنا ووطننا العربي مع الغزوات الاستعمارية الأوروبية التي خلقت بؤراً متوترة تقف حاجزاً منيعاً أمام تحقيق الاستقرار فيها، فاصطنعت حدوداً وتقسيمات خلقت وراءها مشكلة الأقليات العرقية التي ساهمت في تفتيت الدول القائمة ووقفت حائلاً دون تحقيق وحدتها الوطنية.[31]

بالعودة إلى المصادر التاريخية العربية منها والإسلامية، نلاحظ أنها أشارت بأن الأكراد دخلوا الإسلام طوعاً في عهد عمر بن الخطاب (ض)، ومنذ ذلك الوقت بدأت العلاقات الأخوية بين الأكراد والعرب تتجسد وعاشا جنباً إلى جنب. فقد تميزت العلاقة الكردية العربية على أساس من الاحترام المتبادل والتعايش السلمي مستندة على أسس الجوار والدين والجغرافية، بالإضافة إلى العلاقات التجارية التي كانت قائمة فيما بينهما.

لعل العلاقة المتينة التي كانت بينهما جسدها الإسلام أكثر، ذلك أنهم ساهموا كثيراً في بناء الحضارة الإسلامية، فقد تسلم الكرد في الكثير من الأحيان زمام الأمور في الدولة الإسلامية، خاصة في العصرين الأموي والعباسي من خلال مساهمتهم الجبارة في انتشار الإسلام وعلى رأسهم قادة حركة الجهاد الإسلامي كعماد الدين الزنكي وصلاح الدين الأيوبي والأسرة الأيوبية والهلال الخصيب...، وظلوا حماة للإسلام والعرب مدة ثلاثة عشر قرناً .[32]

على صعيد العلاقات السياسية والقومية، بقيت العلاقات متينة بين العرب والكرد إلى حد التضامن الكفاحي ضد الوجود العثماني والإنجليزي والفرنسي، من خلال دعم العرب للانتفاضات الكردية ودعم الأكراد للثورات العربية والوقوف إلى جانبها في سبيل الاستقلال الوطني.

غير أنه ما حدث في العراق ويحدث في سوريا حول المسألة الكردية، قد أدى إلى وجود شرخ في العلاقات الكردية العربية، فالأنظمة العربية منذ بداية ظهور القضية الكردية وحتى اليوم لم تتعامل بشكل واقعي وجدي مع هذه القضية سواء على الصعيد الرسمي أو غير الرسمي، وأن استمرار حالتي التجاهل والإقصاء العربي للقضية سوف يزيد من حالة الشرخ في العلاقة بين الكرد والأنظمة العربية. وبالتالي هذا الفتور قد يؤدي بالكرد إلى التوجه إلى مساعدات الغرب. وبالتالي البحث عن حل للقضية الكردية لا يزال بعيدا عن تلك الأنظمة في الوقت الذي توجه المئات من الدعوات الأجنبية النظر إلى الكرد بقصد التعرف على القضية والتعاطف معها.[33]

II. سياسة تركيا مع المسألة الكردية

لم يسبق للقضية الكردية في تركيا أن حظيت عبر تاريخها كما تحظُ به من اهتمام منذ عقدين من قبل الكتاب والباحثين في المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية وخارجها، وفي وسائل الإعلام المختلفة بما فيها التركية منها، ويرجع هذا الاهتمام إلى التطورات التي شهدتها القضية الكردية في تركيا منذ اندلاع الصراع في المناطق الكردية جنوب شرق البلاد العام 1984 وامتداد هذا الصراع جغرافيا إلى مناطق أخرى من تركيا وخارجها وما نتج عن ذلك من آثار سلبية على أوضاع تركيا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى تدهور علاقاتها مع الخارج على المستويين الإقليمي والدولي.[34]

1. نشأة وتطور الحركة الكردية في تركيا

مر الكرد بفترة انبعاث عميقة في وعيهم القومي كشعب نظراً لإدراكهم ولعهد طويل أنهم شعب وجماعة متميزة ومختلفة عن باقي القوميات في العالم كما العرب والفرس والأتراك سيما من الناحية اللغوية.وقد عاش الأكراد في تركيا حالة من الظلم بعد انهيار الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية الحديثة، حيث قام مؤسسها مصطفة كمال أتاتورك بمنعهم من استخدام لغتهم في النواحي الأدبية والتعليمية والثقافية، وإجبارهم على اللغة التركية، كما منع الأكراد من تشكيل الأحزاب السياسية، غير أن الأكراد قابلوا محاولة مسح الانتماء القومي لهم بكل عنف، فكان ميلاد الوعي القومي للأكراد مع بداية الانتفاضات خلال الفترة ما بين 1865 – 1928.

ظهرت بوادر ذلك الوعي أكثر في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما ثار الأكراد العراق وإيران وتركيا في أوقات مختلفة من أجل حقوقهم المحلية أو القومية والتي ساهمت في خلق تغيرات سياسية داخلية وتطورات دولية عميقة أدخلتهم في مرحلة جديدة من الوعي القومي.[35]

التاريخ الكردي عرف العديد من الحركات العرقية الانفصالية منذ تقسيم كردستان (أرض الأكراد) بين إيران الصفوية والشيعية وتركيا العثمانية السنية العام 1514، ومنذ ذلك التاريخ والأكراد يناضلون من اجل انفصال المناطق الكردية عن تركيا وإيران والعراق بغية إقامة دولة كردستان التي تجسد الهوية الكردية، حيث تمثلت أبرز الحركات الكردية المعاصرة داخل تركيا في حزب العمال الكردستاني بقيادة مؤسسه عبد الله أوجلان الذي نشأ مع بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين.[36]

ففي ظل مرحلة انتعاش اليسار الماركسي في تركيا نشأ حزب العمال الكردستاني، حيث لم يكن تأسيسه مجرد تأسيس حزب سياسي وكردي بل بداية لمرحلة تعميق الوعي الكردي ومزيدًا من اكتشاف الأكراد لهويتهم. ومن أجل ضمان ديمومته كان لابد للحزب من دعم له، حيث جاء الدعم الجغرافي من الحاضنة الكردية في شمالي العراق التي أفلتت من سيطرة الحكومة العراقية منذ ثمانينيات القرن الماضي، ومن الدعم الإقليمي للحكومة السورية والحكومة الإيرانية والتي اتسمت علاقاتها مع تركيا آنذاك بالتوتر.

غير أن هذا الدعم لم يكن مستندا على اعتبارات أخلاقية، وإنما لدوافع سياسية، فقد كانت تلك الدول راغبة في خلق الصعوبات لتركيا وإغراقها في حالة من الارتباك، وبسبب هذا الدعم شابت علاقات تركيا مع تلك الدول شيء من التوتر، ولم يكن ذلك التوتر على درجة واحدة، وإنما كان مرتبط بصعوده وهبوطه مع كل دولة على حدا، من منظور عدم قدرتها على معاداة الجوار الإقليمي بأكمله الأمر الذي قد يخلق لها الكثير من المتاعب.

في 15 أوت 1984، شن حزب العمال الكردستاني الذي تأصل من طبقة الفلاحين الفقراء حرباً شرسةً في مناطق الأغلبية الكردية، جنوبي وجنوبي شرقي تركيا ضد قوات الجيش والأمن التركية وضد الجماعات الإسلامية المعارضة له في الوسط الكردي، وضد عموم السكان في المدن التركية الكبرى،محددًا هدفه في السعي لاستقلال المناطق الكردية. وقد كان ذلك ايذانًا في بدء الصراع المسلح ضد الدولة التركية، هذه الأخيرة التي صنفته ضمن"منظمة إرهابية انفصالية" واعتمدت القوة العسكرية للتعامل مع تمرده في جنوبي الدولة وجنوبيها الشرقي.[37]

بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود من الصراع بين الجانبين، لم يستطع كلا الطرفين حسم الحرب لصالحه، رغم تفاوت ميزان القوى لصالح تركيا والدعم الإقليمي والدولي الذي حظيت به من الغرب والناتو وإسرائيل، طيلة فترة الصراع مع الكردستاني.[38]

وقد كانت أوّل مفاوضات غير مباشرة بين الحزب الكردستاني وتركيا كانت سنة 1993، عبر وساطة الرئيس العراقي صدام حسين وزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني، بتكليف من أوزال. حيث أعلن أوجلان نهاية العام 1993 وقفاً لإطلاق النار، كبادرة حسن نّية وتجاوباً مع مبادرة أوزال.

ثم تلتها عدة مفاوضات امتدت ما بين الفترة 1997 و2008 تخللتها فترات من التمرد والهدوء السلمي إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية في السلطة.

وفي 21 مارس2013، أطلق الزعيم الكردي أوجلان من سجنه نداؤه الشهير بوقف العمليات المسلّحة، وأشار إلى نهاية فترة العمل المسلّح، وأنهم بصدد فتح صفحة جديدة. وألمح إلى أنه يمكن جدولة إلقاء السلاح، ضمن حلّ شامل للقضيّة الكرديّة.

وبناءً على ذلك، بدأت جولة جديدة من المفاوضات والتفاهمات، وصلت إلى مرحلة متقدّمة، سرعان ما تدهورت وتوقّفت نهائيّاً، بعد عودة العنف والعمليات العسكريّة المتبادلة بين الجانبين الكردي والتركي. الكثير من المراقبين يربطون توقف العمليّة السلميّة والمفاوضات بين الطرفين بالأوضاع الإقليميّة، وخاصّة الأزمة السوريّة.[39] ففي الآونة الأخيرة، انتقل الصراع في الحدود السورية التركية بأشكال مختلفة لكنها لم تصل بعد للمنحى العسكري المباشر.

2. إستراتيجية تركيا تجاه الحزب الكردستاني

تستند السياسة الخارجية التركية على عدة منطلقات نظرية أبرزها شعار تحقيق السلم في الداخل والخارج، إعمالاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحفاظا على مصالح الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط.[40] غير أن تلك المفاوضات باءت بالفشل نتيجة ممانعة مراكز القوى القوميّة التقليديّة (الدولة الخفيّة في تركيا) لحلّ القضيّة الكرديّة سلميّاً، بالإضافة إلى موقف القوميين الأتراك المتعنث. فالقومية في تركيا متفاقمة، وأزمة الهوية فيها عميقة لأنها مرتبطة بذاكرة مكبوتة ومصحوبة على مدار سنوات بالقمع العسكري المستمر.[41]

إن الحكومات التركية المتتالية ترفض الاعتراف بوجود هوية ثقافية خاصة بالأكراد، حيث تفضل أن يصبحوا جزءا لا يتجزأ من المجتمع التركي، حيث تم تسميتهم بأتراك الجبل، ورفعت من القواميس والمعاجم التركية كل ما يمت لكلمة الكردي بصلة وإمعانا بعملية الانصهار ظهرت دعوات أسندت بدراسات تدور في معظمها حول وحدة الأصول العرقية للأكراد والأتراك، كما وسعت الحكومات إلى اجتثاث الرموز الكردية البارزة من أجل تحجيم آثار الفاعلية السياسية لها بين أواسط الشعب الكردي.[42]

ومن جهة أخرى، حتى السكان الكرديين داخل المناطق التركية لم يسلموا من استبداد النظام، حيث يعاني فلاحو مقاطعات دوزكويسكاريا في غرب تركيا من سياسة القمع التي تمارسها تركيا ضد الأقلية الكردية، حيث يوظف العديد من العمال الموسميين الأكراد ومعظمهم الشباب الفقراء في جني المحاصيل الزراعية التابعة للحكومة التركية ويقعون تحت رحمة الوسطاء الذين ينظمون تجنيدهم في الأنشطة المرهقة ويجبروهم في العيش في مساكن دون المستوى المطلوب.[43]

إن الحملات العسكرية المتكررة على مناضلو حزب العمال الكردستاني في تركيا، ومنها محاكمة زعيمه عبد الله أوجلان اعتبر من أوجه القصور في الديمقراطية التركية، كما أصبحت كردستان العراق حكراً على الجيش التركي الذي قام في أفريل 2000 بتنظيف الجبال الكردية العراقية من مقاتلي حزب العمال

الكردستاني، كما قام الطيران التركي بتاريخ 15 أوت بقصف مدينة كندا كور بكردستان العراق بهدف تصفية ما وصفوه بالإرهاب المتبقي والذي خلف هذا القصف أكثر من أربعين ضحية، وهو الأمر الذي نندده البرلمان الأوربي بقراره الرافض للعدوان في 7 سبتمبر بشأن القصف التركي لشمال العراق واعتباره انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي.[44]

لقد وقفت الحكومات التركية ضد جميع الانتفاضات المطالبة بالحقوق السياسية والقومية للأكراد، غير أن الحكومات التركية الثلاث الأخيرة برئاسة طيب رجب أردوغان، قامت بالعمل مع الأكراد على أساس قبول فكرة "أنّ العنف لم يعد السبيل الوحيد لمعالجة واحتواء المسألة الكردية والاقتناع بالحاجة إلى استخدام أساليب جديدة".

من هذا المنطلق، ظهرت المبادرات السياسية بين الطرفين من أجل السلام وغادرة العنف مؤقتا والمباشرة بالحوار السياسي.[45]حيث خص طيب رجب أردوغان المناطق الكردية خاصة ديار بكر عاصمة الإقليم الكردي بالكثير من الوعود التي وصفها البعض بالجنون الانتخابي، في المقابل، حاول حزب العمال الكردستاني الدعوة لإقامة الحكم الذاتي كنوع من الواقعية السياسية العام 2011 ليكون لمرحلة جديدة.[46]غير أن هذه المبادرات قد اعترضها العديد من الصعوبات وأحاطتها الكثير من التعقيدات الأمر الذي دفع بالقضية من جديد إلى واجهة العنف والذي بدأته الدولة التركية وهو السلوك الغالب لديها.

لا تزال تركيا الحديثة اليوم تحلم بمـــاضيها الإمبراطوري (الدولة العثمانية)، على اعتبـــار أن كردستان هي الحوزة النهائية للإمبراطورية العثمانية، وهي جزء من "الدائرة الثالثة" للإمبراطورية التي يعتبر فيها أي امتياز يمنح للأكراد يعد مؤلما وصادما للغاية. فالحكم الثقـــافي الذي يريده الأكراد هو مطلب غير مرحب به لدى غالبية الأتـــراك لأنهم يرون أن ذلك يعد بمثابة تقسيم للبلاد، وأن الدولة التركية لا تعاني من أي مشاكل باستثناء ما يصفونه دائما أنه ثمة أقلية من الإرهـــابيين على الجيش التركي القضاء عليهم في أقرب وقت ممكن.[47]

3. نتائج الصراع التركي الكردي على الاستقرار الأمني للمنطقة

سبق وذكرنا أن المشكلة الكردية اعتبرت واحدة من تلك المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط، لأسباب جغرافية تتعلق يتوزع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة في العراق وإيران وتركيا، مع وجود أعداد منهم في سوريا وأرمينيا وحتى أذربيجان، وكذلك لأسباب سياسية وأمنية. فقد مثل الحزام الكردي الممتد من غرب إيران مروراً بشمال العراق وجنوب شرق تركيا إلى شمال شرق سوريا ساحة للصراعات الإقليمية، ومكانا لتصفية الحسابات الدولية، مما زاد من تعقيد المسألة وعطل إمكانية حلها.[48]

فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول التي يعيش الأكراد فيها تاريخيا. وقد تحولت تلك المشكلة من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم دول الجوار. كما أضحت لها أبعاد دولية أمريكية وأوروبية تمليها المصالح.

أ. العلاقات التركية العراقية

يحظى العراق بأهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي التركي انطلاقا من سعي تركيا إلى ضرورة العمل على حماية مصالحها الإستراتيجية وبكل الوسائل سواء كانت دبلوماسية أو عسكرية، فإن العراق يشكل عاملاً مهماً للأمن القومي التركي.[49]

فلطالما ارتبط الشعبين التركي والعراقي بروابط دينية وسياسية واقتصادية منذ تأسيس الدولة العراقية 1921 وظهور الدولة الكمالية، وقد ظلت العلاقات قائمة خاصة مع إنشاء أنابيب للنفط في سبعينيات القرن الماضي، وقد ساهمت في توطيد العلاقات أكثر بعض المعطيات الجيوسياسية التي طرأت على السياسة الخارجية التركية بسبب أزمة قبرص وأزمة العضوية في السوق الأوربية المشتركة قد أدت بتركيا إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقات مع الغرب، وبالتالي التقرب أكثر من العراق وبعض دول الخليج العربي.[50]

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة العراقية تتأثر كثيراً بسياسة دول الجوار، ذلك أن أمن العراق يتأثر بشكل أو بآخر بحركة هذه السياسة لا سيما السياسة الخارجية التركية. هذه الأخيرة ترفض تماماً فكرة إنشاء دولة كردية.

غير أن بعد احتلال العراق العام 2003، كثف المسؤولون الأتراك زياراتهم إلى كل من سوريا والعراق لتوطيد العلاقات بين البلدان الثلاث، والعمل على حل المشاكل المترتبة عن احتلال العراق من خلال الدفع إلى إقامة نظام سياسي مقبول في المنطقة. ففي عامي 2006 و2007 استعملت تركيا ورقة الأكراد في سياستها تجاه العراق من خلال تدخلاتها العسكرية شمال العراق لملاحقة أنصار حزب العال الكردستاني.[51]كما شهدت العلاقات التركية العراقية في أواخر العام 2010 تنسيقاً أمنياً مشتركا في مواجهة الأكراد خاصة بعد إعلان إقليم كردستان العراق عن رغبته في إنشاء فكرة الدولة الكردية وهو ما ترفضه تماما السياسة الخارجية التركية.

ب. العلاقات التركية السورية

لقد استوجبت بعض الظروف الإقليمية والدولية على فرض مجالات للتعاون بين تركيا وسوريا خاصة بعد العدوان على العراق العام 2003، ذلك أن تزايد النشاط الدبلوماسي لإقليم كردستان العراق وتزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، استوجبت على الطرفين إقامة علاقات تعاون في المجال الاقتصادي والأمني لاحتواء وتنسيق سياستهما تجاه قضايا المنطقة. فقد تم إقامة تعاون ثنائي اقتصادي في مجالات النقل الجوي والبحري والبري ومجال السكك الحديدية وكان ذلك منذ العام 1999، كما تم قيام الجيشين التركي والسوري بمناورات عسكرية برية مشتركة في ربيع العام 2009 تعبيراً عن أن العلاقات بينهما اتخذت أكثر من طابع.[52]

ولكن مع قيام الأزمة السورية، أصبح الوجود الكردي في سوريا يعد عاملاً مهماً يجعل تركيا تهتم بسوريا أكثر نتيجة الخوف من استخدام سوريا للأكراد كورقة ضغط ضدها. كما شكل التحالف السوري

الإيراني تحديا لتركيا وضربا لمصالحها ولمكانتها في المنطقة، هذا ما جعل النظام التركي يدعم المعارضة السورية في مواجهة نظام بشار الأسد، ما يجعل من الأزمة السورية مسألة معقدة لا تقبل الحلول.

ج. العلاقات التركية الإيرانية

بعد احتلال العراق عام 2003، دخلت العلاقات التركية الإيرانية مفترقاً حاسماً نتج عنه تبدل موازين القوى لصالح إيران بشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر من جراء تنامي الطموحات القومية الكردية ومخاطر امتداداها إلى جنوب شرق الأناضول التركية. هذا الوضع جعل تركيا تدخل في مجالات للتعاون مع إيران ابتداء من العام 2004، حيث وقع الطرفان على اتفقا تعاوني أمني صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية وخضع هذا الأخير إلى الترقب ألاستخباراتي من طرف إيران.[53]

إن المنافسة الشديدة بين تركيا وإيران تطورت بسبب تعاظم النفوذ التركي والإيراني في العراق، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق وهو ما خلق مشاكل عديدة لدى البلدين بسبب الخشية من مسألة تفكك العراق والاختلاف في الرؤية لمستقبل العراق.

ولكن من جهة أخرى، فإن التحديات التي شهدتها العلاقات التركية الإيرانية حول الاستفتاء الكردي في العراق الذي حدث في 25 أيلول2017 قد ترك أثر كبير في توحيد الرؤية حول العراق، حيث شهدت العلاقات بين البلدين تقاربا حول ذلك، وقد أجريت زيارات عديدة بينهما وشكلت هذه الزيارات أهمية خاصة في ظل تصاعد التوتر في المنطقة في ظل استفتاء إقليم كردستان. وقد دفع هذا الاستفتاء إلى تشكيل آلية للتقارب التركي الإيراني مما كانوا عليه في السابق.[54]

خاتمة

خلصت الدراسة إلى أن المسألة الكردية اعتبرت من أكثر المشاكل القومية حدة وتأزماً في عصرنا الحاضر، إذ قفزت إلى الواجهة من جديد بعد تهميش دام عقود من الزمن، وعادت اليوم لتحتل صدارة الاهتمامات السياسية والإعلامية على الصعيدين الإقليمي والدولي. حيث أثرت كثيرا في طبيعة العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في العلاقات السورية التركية أو التركية العراقية أو حتى ما بين الحركات الكردية نفسها.

فالأكراد أضحوا ولا يزالون- حسب البعض- مصدر قلق للدول المعنية بها، لأنهم يهددون وبشكل مباشر وحدة أراضيها وأمنها الهوياتي مما جعلها في صراع متذبذب ومزمن في نفس الوقت بين حكومات هذه الدول والأحزاب الكردية الفاعلة.

وفي السياق ذاته، تتعامل القوى الكبرى بين الحين والآخر مع المسألة الكردية بمعايير مزدوجة، فهي لا تزال إلى اليوم تستعمل الكرد كورقة ضغط على مصالح بعض الدول كما هو الشأن في تركيا والعراق أو تستعملها كإجراء عقابي كما هو الشأن في إيران وسوريا.ويبقى استغلال الكرد من قبل بعض الفاعلين

الدوليين والإقليميين حاضراُ لتحقيق مكاسب سياسية ومصالح اقتصادية السبب في الإضرار بفضية الكرد ومنعهم من قدرة الاندماج في الدولة الوطنية.

أما عن تركيا، فقد فشلت على مدى السنوات الطويلة الماضية في حل المسألة الكردية بسبب غلبة المقاربة الأمنية والعسكرية على تفكيرها، ونظرتها للأكراد دوما على أنهم "مشكلة." مما فاقمها وجعلها تستمر طوال هذه السنوات. حيث أنه لا يزال حزب العمال الكردستاني يخوض صراع مع الحكومة التركية حتى الآن رغم رفعها الحظر التاريخي عن الأكراد ودخولهم البرلمان.

الهوامش

1- عبد المنعم المراكبي، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق: الأكراد دراسة حالة 1988 – 1996، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 2001، ص 7-8

2- ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 – 2005، ص1

3- موسى إبراهيم، قضايا عربية ودولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 146.

4 -Philippe Boulanger, Les Kurdes, tarot noir du Proche-Orient, Tome394, 2001, p2

5- الأكراد في العالم، تقرير قناة الجزيرة الاخبارية، منشور على الموقع الرسمي للقناة على اليوتيوب، تاريخ النشر: 21 سبتمبر 2017، على الرابط التالي: https://youtu.be/SXRWu9u3q1M

6- إبراهيم إبراهيم، إشكالية العلاقة بين الأكراد والعرب، منشورات مركز عامودة للثقافة الكردية، 2003، ص 12.

7- المرجع نفسه، ص 13.

8- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، بيروت، 1985، ص 148.

9- ويليام إيغلتون، القبائل الكردية، ترجمة: أحمد محمود خليل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، كردستان، طبعة 2006، ص15.

10- موسى ابراهيم، المرجع السابق، ص 142.

11-عقيل سعيد محفوض، الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2013، ص 220.

12- مصطفى دباغ، الصراعات الدولية الراهنة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000، ص 118.

13- عقيل سعيد محفوض، المرجع السابق، ص 23-24.

14- بدأت الحركات الكردية في وقت مبكر أيام الدولة العثمانية، حيث قامت حركة بدرخان عام 1842 – 1846 الذي استطاع أن يقيم وحدة إقليمية شبه مستقلة سريعا ما تم سحقها، ليعود الزعماء الأكراد ويعقدون عام 1880 مؤتمرا يطالبون فيه بإقامة دولة كردية تحت الوصاية العثمانية. وقد استمرت محاولاتهم أثناء الحرب العالمية الأولى إلا أنها تعرضت لجميع أشكال القمع من قبل الحكومة التركية، كما تعرضت محاولاته للقمع من طرف كل من إيران والعراق عندما نجحوا في تشكيل جمهورية مستقلة غداة الحرب العالمية الثانية وعاصمتها "مهاأباد" إلا أنها سريعا ما قضي عليها. للمزيد، أنظر: مصطفى دباغ، المرجع السابق، ص 120.

12- خالد عقلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، تركيا، 2017، ص 13.

16- ختال هاجر، التدخل الإنساني في العراق بين التبرير الإنساني والتوظيف السياسي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين المليلة، الجزائر، 2013، ص 40.

17- من بين ما جاء في الفصل الثالث من المعاهدة، المادّة 38 التي نصت على أنه: تتعهد الحكومة التركّية بمنح جـ ميع السكان الحماية التامّة والكاملة، لحياتهم وحريتهم، من دون تمييز في العِرق والقوميّة واللغة والدين. أنظر خالد عقلان، المرجع السابق، ص17.

18- عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 248.

19- مصطفى دباغ، المرجع السابق، ص 121.

20- المرجع نفسه، ص 121.

21- ويليام إيغلتون، المرجع السابق، ص 55.

22 - ختال هاجر، المرجع السابق، ص 39.

23- موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 167.

24- المرجع نفسه، ص 167.

25- أمبارك رحيل ضو سعيد، المسألة الكردية في ظل الربيع العربي: أكراد سوريا دراسة حالة 2011- 2016، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص41.

26-Philippe Boulanger, op.cit, p5

27- موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 166.

28- إيلاف راجح هادي، الأهمية الإستراتيجية لكركوك في ظل الطموحات الكردية والواقع الإقليمي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز العربي الديمقراطي، ألمانيا، برلين، ديسمبر 2017، ص 21.

29- إيمان دني، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص196.

30- المرجع نفسه، ص 197.

31 - موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 127.

32- إبراهيم إبراهيم، المرجع السابق، ص 14-15.

33- المرجع نفسه، ص 6.

34- هنري باركي وآخرون، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة هه فال، الطبعة الأولى، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2007، ص5.

35- المرجع نفسه، ص 11.

36- أحمد وهبان، المرجع السابق، ص 156.

37- معمر فيصل خولي، المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر :20يوليو2014 ، الرابط الالكتروني: http://rawabetcenter.com

38- هوشنك أوسي، الجذور التاريخية للقضية الكردية، ترجمة: خالد عقلان، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اسطنبول، تركيا، 2017، ص 15.

39- المرجع نفسه، ص 17.

40- سيدي محمد حيماد، الأزمة الكردية وأثرها في العلاقات التركية- العراقية، مجلة اتجاهات سياسية، ألمانيا، برلين، المجلد (1)، العدد الأول، كانون الأول، 2017، ص 34.

41 -Philippe Boulanger, op.cit, p 11

42- محمد محي الهيمص، الأقلية القومية الكردية في دول الجوار الجغرافي (تركيا، إيران، العراق، سوريا)، قسم الجغرافيا، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، دون سنة طبع، ص12.

43- Mustafa Aslan, Les ouvriers Saisonniers Kurdes travaillant à La Cueillette Des noisettes en Turquie, Hommes et migrations, Revue française de référence sur les dynamiques migratoires, p130.

44 -Philippe Boulanger, op.cit, p5.

45- غازي فيصل غدير، مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة التركية: دراسة تاريخية (1923 – 2013)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 47، 2014، ص3.

46 - المرجع نفسه، ص 16.

47 -Philippe Boulanger, op.cit،p8.

48- أمبارك رحيل ضو سعيد، المرجع السابق، ص 02.

49- جاسم محمد حاتم، المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية الإيرانية، دراسة في المتغيرين العراقي والسوري، مجلة مدارات إيرانية، المجلد الأول، العدد 2، ديسمبر 2018، ص 53.

50- سيدي محمد حيماد، الأزمة الكردية وأثرها في العلاقات التركية – العراقية، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد الأول، العدد الأول، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، كانون الأول، 2017، ص 34.

51- إيمان دني، المرجع السابق، ص 160.

52- إيمان دني، المرجع السابق، ص 167 – 171.

53- المرجع نفسه، ص 188.

54- جاسم محمد حاتم، المرجع السابق، ص 55- 56.